

الاتصالات توضح لغط العلاقة مع الهيئة المنظمة وكيفية تمويلها

اطار تعاقدى مع الهيئة يتأتى من خلاله لها مصدر دخل لقاء الاعمال الاستشارية التي هي من صلب مهامها ولقاء الاعمال الرقابية التي يمكن لها ان تتولاها.

٢- - وإذ تأسف الوزارة لتأخر اقرار هذا الحل الذي كانت قد اقترحتته على مجلس الوزراء منذ بداية العام الجاري مع ما الحق ضرر بالعاملين لناحية تأخر حصولهم على بدلات انتعابهم، وإذ تأسف لتوجه الهيئة الى الاعلام ببيانات متكررة مما الحق ضرراً بحصانتهما وهيبتها بوصفها هيئة رقابية وشبه قضائية، يهم الوزارة اعلام الرأي العام ان مجلس الوزراء أقر في ٢ آذار سلفة بقيمة ٥ , ١ مليار ليرة، وعلى أساسها صدر مرسوم السلفة في ١٩ آذار، وتم أمس الاثنين دفع ٢ , ١ مليار ليرة لتغطية رواتب اول ٣ أشهر من السنة ٢٠١٠ مع بعض النفقات الأخرى. ولا يزال مبلغ يعادل اجور شهر نيسان متوافراً، على امل الا يتأخر اقرار الموازنة العامة الى ابعد من هذا التاريخ.

صدر عن المكتب الاعلامي لوزير الاتصالات الدكتور شربل نحاس البيان الآتي:

تعقيباً على اللفظ الذي حصل في شأن علاقة وزارة الاتصالات بالهيئة المنظمة للاتصالات، نوضح الآتي:

١- - تنطلق الوزارة في تعاطيها مع الهيئة من حرصها على تطبيق القانون وتأمين استمرارية الهيئة وتعزيز هيبتها.

٢- - بحكم الواقع وبانتهاء فترة السنتين التي تسمح للوزارة بتمويل الهيئة استثنائياً عن طريق مساهمات تخصص لها في الموازنة العامة، لا تتوافر للهيئة اي مصادر إيرادات لانها لم تصدر اي تراخيص، لذا سعت وزارة الاتصالات جاهدة الى تأمين الموارد المالية المتناسبة مع الاعمال الاستثنائية والتنظيمية المطلوبة من الهيئة، وبشكل أخصي لتأمين استمرارية انتظام دفع اجور العاملين فيها، بدءاً من نهاية العام ٢٠٠٩.

ووضعت الوزارة الحل المناسب لذلك من خلال وضع